

معنى استثناء النقب في «عام الإغفال»، عام امتناع اليهود عن غرس الأشجار «بأمر من الله»!



صفحة (٢)ة

خطة حكومية إسرائيلية لإنشاء صندوق بقيمة ٤٥ مليون شيكل لجذب إنتاجات الأفلام الأجنبية!



صفحة (٤)ة

# الاسرائيلي المنتهز

الثلاثاء ٢٠٢٢/١٨ الموافق ١٥ جمادى الآخرة ١٤٤٣ هـ العدد ٥٢٣ السنة التاسعة عشرة

الاسرائيلي المنتهز

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن



مدرار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

## كلمة في البداية

### النقب .. الأرض لبّ الصراع

الذين تم ترحيلهم خارج الحدود على اسم دولة إسرائيل بحجة أنها أملاك غائبين، وقام سكان النقب العرب بتقديم طلبات ملكية على مليون دونم. لكن الحكومات الإسرائيلية لم تعترف بالقرى العربية في النقب بما في ذلك القرى القائمة قبل إقامة الدولة، وكانت البلدة الأولى التي تم الاعتراف بها في ١٩٦٨ هي تل السبع، وبعد ذلك أقرت الحكومات الإسرائيلية تجميع السكان العرب في النقب في سبعة تجمعات سكنية، وفي المقابل تبنت الحكومات اقتراحات طاقم حكومي، بأن لا تعترف بملكية البدو على أراضيهم على أساس أن كل أراضي النقب موات، معتمدة على قانون صدر في ١٩٢٠ إبان فترة الانتداب البريطاني يناقض قانون الأراضي العثماني من ١٨٥٨، الذي ينص على أن من أحيأ أرضاً مواتاً يحصل على حقوق ملكية، أما القانون البريطاني الذي أقر بضغط من الوكالة اليهودية فينص على أن من يفعل أرضاً مواتاً لا يحصل على حقوق ويعتبر مخالفاً للقانون. غير أن الحكومة الإسرائيلية ومع رفضها الاعتراف بحقوق الملكية أعلنت أن أي مواطن عربي يتنازل عن حقوقه في أرضه يحصل على تعويض بأرض بديلة بنسبة ٢٠ بالمئة من مساحة أرضه، وعلى تعويض مالي عما يتبقى. وبعد أن شغلت محطات الحكومة الإسرائيلية في ترحيل العرب من النقب وتركيزهم ودفعهم للتنازل عن أراضيهم عنوة جاءت المخططات الأخرى، وكانت ذروتها «مخطط برافر»، وما تجدر الإشارة إليه أن كل من عمل في إعداد هذا المخطط، وكذلك معظم الذين كلفوا بتنفيذه، هم من رجال المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية. ولم ينفذ كبار المسؤولين والخبراء في الشؤون الجغرافية والديمقراطية أن تنفيذ هذا المخطط يعتبر بالنسبة إلى إسرائيل «همة قومية» من الدرجة الأولى، تفرصها، أيضاً، الضغوط السكانية الشديدة في وسط الدولة، والحاجة إلى تخفيف الحضور العسكري الكثيف المنتشر حول منطقة تل أبيب الكبرى، حيث أن الجيش الإسرائيلي أعد خططاً متعددة لنقل عدد كبير من قواعده العسكرية إلى النقب بهدف إخلاء أراضٍ في مناطق الوسط وتخصيصها لمشروعات سكنية، أو لمشروعات مدنية أخرى.

### بقلم: أنطوان شلحت

ما شهدته منطقة النقب هذه الفترة من محاولات الاستيلاء على المزيد من الأرض العربية، من خلال أداة التشجير، أعاد تسليط الضوء على ما يتعرض له الفلسطينيون فيها منذ النكبة في العام ١٩٤٨ وصولاً إلى يومنا هذا، على خلفية الصراع على الأرض. وقبل نحو عقد من الأعمار دارت معركة في نطاق هذا الصراع حول ما عرف في حينه باسم «مخطط برافر» تكللت بالنجاح ودفن المخطط في أواخر العام ٢٠١٣، لكن من دون تخلي الدولة عن غاياته. واستهدف المخطط في ذلك الوقت مصادرة مئات آلاف الدونمات من العرب الأصليين في تلك المنطقة، والذين بلغ عددهم نحو ٢٠٠ ألف نسمة، وذلك من خلال حشرهم في أقل من ١٠٠ ألف دونم، أي أقل من واحد بالمئة من مساحتها الإجمالية. وصادقت الحكومة الإسرائيلية على هذا المخطط في أيلول ٢٠١١، وجرى تعريفه بأنه «مخطط توطين عرب النقب». ونص على التهام نحو ٥٠٠ ألف دونم من أصل ٦٠٠ ألف دونم يملكها العرب في النقب، وترفض الحكومة تسجيل ملكيتهم عليها. ولم يكن الأمر مرتبطاً بوجود العرب في منطقة النقب فقط، وإنما انطوى أيضاً على انعكاسات خطيرة تتعلق بجوهر المعركة على الأرض بين الفلسطينيين في الداخل أن «مخطط برافر» معروف أن كل ما بقي من الأراضي الخاصة التي كان يملكها هؤلاء الفلسطينيون في منطقتي الجليل والمثلث لا يزيد عن ٦٥٠ ألف دونم. ومن هنا رأت لجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربية في الداخل أن «مخطط برافر» يعتبر أكبر مخطط كولونيالي يستهدف وجودهم منذ نكبة ١٩٤٨، وأن معركة النقب تشكل بالتالي معركة فاصلة على ما يتبقى من أراضٍ عربية، بعد أن نالت المؤسسة الإسرائيلية من أراضي الجليل والمثلث والمدن الساحلية على مز الأعمار. وبالتزامن مع المعركة ضد «مخطط برافر» عمدت لجنة التوجيه العليا لعرب النقب التي تشكلت بقيادة جماعية للمواطنين العرب في النقب وضمت جميع الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة، وثيقة تضمنت عرضاً مفصلاً لمعركة الأرض في النقب. وجاء فيها أنه وفقاً لإحصائيات جرت في فترة الانتداب البريطاني (١٩٣١) بلغ عدد البدو في النقب ٦٥ ألف نسمة، وقدرت لجنة فلسطين للأراضي العام ١٩٢٠ الأراضي المتفحطة في قضاء بئر السبع بما لا يقل عن ٣,٧٥ مليون دونم عدا أراضي الرعاية. كما تبين صور لسلح الجو البريطاني من ١٩٤٥ أن جميع مناطق السكن في قضاء بئر السبع مفتحة بالكامل، وهذا يحدض فرية إسرائيل بأن النقب صحراء بالكامل، وأن أهلهما بدو رحل. وقد احتفظ أهالي بئر السبع بملكيتهم لأراضيهم بحسب قانون العرف والعادة لعدة قرون، وفلحوها وعاشوا فيها، كما أكد وزير المستعمرات البريطاني، ونستون تشرشل، لدى زيارته للقدس في ١٩٢١، بحضور أول مندوب سام بريطاني هو هربرت صموئيل، وباسم الحكومة البريطانية، حق الأهالي في ملكية أرضهم بحسب قانون العرف والعادة (وعد تشرشل للبدو)، وصدرت بيانات رسمية وحكومية في هذا الشأن. وتم احتلال بئر السبع من جانب الجيش الإسرائيلي في الفترة الواقعة بين تشرين الأول - كانون الأول ١٩٤٨، واقترن ذلك بترحيل ٩٠ بالمئة من سكان النقب خارج حدود الدولة، حيث أصبحوا لاجئين. والأغلبية العظمى منهم جرى تهجيرها إلى الأردن وقطاع غزة، حيث أن عدد اللاجئين من قضاء النقب وفقاً لإحصاء جرى في ١٩٩٨ بلغ ٥٥٥٨١٣ نسمة، ومن تبقى في قضاء النقب بعد حملة التهجير، وكانت نسبتهم ١٠ بالمئة وتعدادهم لا يتجاوز ١٠ آلاف نسمة (وفقاً لإحصاء ١٩٩٨ بلغ عددهم ١٢ ألف نسمة، وأنداك بلغ عددهم ٢٠٠ ألف نسمة) تم تهجيرهم وتركيزهم في منطقة جغرافية محدودة محاذية للحدود الأردنية - الإسرائيلية آنذاك وتسمى «منطقة السياح»، والممتدة شرقي شارع بئر السبع - الخليل، بمحاذاة الخط الأخضر حتى تل عراد، ومن هناك حتى ديمونا - بئر السبع، ويتاريخ ٢ أيار ١٩٧١ بدأت الحكومة الإسرائيلية حملة لتسجيل الأراضي في النقب، بهدف تسجيل أراضي السكان



(أفب)

موجة كورونا الجديدة في إسرائيل: من المبكر الوصول لاستخلاصات اقتصادية.

## ترقب إسرائيلي لموجة كورونا الحالية غير المسبوقة ولانعكاساتها على الاقتصاد والجهاز الصحي!

كتب بهروم جرابسي:

لكان العجز قد انخفض بقدر أكبر. إلا أن بايلوت كتب محذراً: «يجب ألا نخلط بين كل هذه البيانات المدهشة التي لا ينبغي الاستهانة بها، فمن الواضح بالفعل أنها ليست كل شيء». إن إسرائيل العام ٢٠٢٢ هي دولة مزدوجة مقسمة، تقريبا، إلى مجموعتين. الأولى والأصغر من الناحية العددية، مؤلفة من أولئك الذين تركزت أمورهم، وبضمنها أساسا العاملون في قطاع التقنية العالية، الهائتك، الذين يحصلون على معدل رواتب ضعف معدل الرواتب العام، وسوية معهم العاملون في القطاع العام ومنظمون نقابيا ويحصلون على شروط عمل جيدة، ومضمونة. وهناك موظفون يتقاضون راتباً يزيد بالفعل عن ضعف متوسط الراتب العام، إضافة إلى المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال الذين ابتسم لهم القدر». ويتابع بايلوت: «من ناحية أخرى، فإن معظم شعب إسرائيل ينهار تحت العبء، وكورونا لم تخلق أي شيء، فقط سلطت الضوء على الفجوات الاقتصادية الاجتماعية، وأبرزتها ووسعتها كثيرا. تجري أحداث إسرائيل في العام ٢٠٢٢ في مساحة أصبحت مزدحمة بشكل لا يطاق. هذا بلد يشهد ازدحامات متنوعة. فالى جانب الاختناقات المرورية على الطرقات والحدائق والشوارع، هناك ازدحام وضغوط في الجهاز الصحي، كما في وسائل النقل، والتعليم، وقطاع العقارات وغيرها». ويرى بايلوت أن آلية العمل في جهاز الدولة والاقتصاد، سوية مع نسبة التكاثر الطبيعي الأعلى بين الدول المتطورة، والبيروقراطية القديمة، تشد إسرائيل سنوات إلى الوراء. وبعد كورونا سيكون وضع لم يكن قائما من قبل، وعلى الحكومة بلورة استراتيجية جديدة للاقتصاد الكلي، لا تستند فقط على حجم الناتج العام، ونسبة النمو السنوية فيه. فالعجز في الميزانية سيستمر، وهو أمر مهم لمعرفة كيفية إدارة الاقتصاد والعمل العام، لهذا يجب أن يكون التركيز على جوهر الإنفاق والدخل. أين يضع الشيكال الهامشي ليكون أفضل للجميع هنا، ولا أقل أهمية: ممن يتم أخذ الشيكال، بحسب تعبير بايلوت.

غير أن من فاجأ الأوساط الاقتصادية الرسمية والخاصة كان محافظ بنك إسرائيل المركزي، أمير يارون، الذي قال في بيان له أمام اللجنة المالية البرلمانية في الكنيست في الأسبوع الماضي، إن الوضع الاقتصادي العام في إسرائيل ما زال متخلفا عن ركب الدول المتطورة، وكي تلحق إسرائيل بهذا الركب، وتكون ضمن الدول الـ ١٥ الأولى الأكثر تطورا اقتصاديا في العالم، عليها تغيير عدد من القواعد والمعادلات الاقتصادية التي وضعتها منذ سنوات، من أجل زيادة الاستثمارات الحكومية في مختلف المجالات، ما من شأنه أن يدفع قداما بعجلة النمو الاقتصادي. وخلافا لكل سابقه في المنصب، دعا يارون إلى زيادة سقف العجز في الميزانية العامة، من النسبة المتوخاة والمطلوبة ٢٪، التي وضعتها وزارة المالية، وحتى بنك إسرائيل المركزي، الذي طالب بأقل منها سابقا، إلى نسبة تتراوح ما بين ٣٪ إلى ٤٪. ولم يكتف يارون بهذا، بل دعا أيضا إلى عدم الاستمرار بالتمسك بنسبة دين عام لا ترتفع عن نسبة ٦٠٪ من حجم الناتج العام، وهي النسبة التي حققتها إسرائيل في الأعمار ٢٠١٧ وحتى ٢٠١٩، وارتفعت إلى ٧٤٪ في العام ٢٠٢٠، وحسب التقديرات، فإن هذه النسبة تراجعت بشكل ملحوظ في العام الماضي، استنادا لنسبة العجز في الميزانية، ونسبة النمو المتوقعة بنحو ٧٪ ولربما أكثر. ويقول يارون إنه لا مانع من رفع سقف الدين العام إلى نسبة ٧٠٪، مبدعاً أن الاقتصاد الإسرائيلي قادر على تحمل نسبة كهذه، رغم كلفة هذا الدين من الميزانية العامة، من حيث الفوائد البنكية. ويقول يارون إن مستويات الفائدة البنكية في العالم منخفضة وهذا يشجع على زيادة الدين من أجل زيادة الاستثمارات.

يشار إلى أنه في العام ٢٠١٩، وقبل اندلاع جائحة كورونا، بدأ الحديث في إسرائيل عن وضع سقف أقل للدين العام، ليصل إلى حدود ٥٠٪ من حجم الناتج العام، حتى تفجرت جائحة كورونا وانعكاساتها على الاقتصاد، الذي فيه مواطن ضعيف ليست قليلة يجب أخذها بالاعتبار. ومن بين هؤلاء المحللين أدريان بايلوت الذي كتب في مقال له في صحيفة «كالكاليس»، بأن هذه المعطيات تعد إنجازا لوزير المالية أفيغدور ليرمان، خاصة وأن العجز في الميزانية يشمل الميزانية الإضافية المخصصة للصرف على أزمة كورونا، ولولاها

على الجمهور، فالنضخم يضرب جميع الدول المتطورة والغنية، وأبرزها الولايات المتحدة الأمريكية، التي سجل فيها التضخم في العام الماضي ارتفاعا بنسبة ٧٪، وهي النسبة الأعلى منذ ٤١ عاما، حسب ما قالته التقارير الأميركية. إلا أن هذا الفارق لا يلغي كون أن كلفة الحياة اليومية في إسرائيل أعلى بنسبة ٢٠٪ من معدلات الكلفة في الدول المتطورة، حتى وفق تقارير إسرائيلية. وعلى سبيل المثال، فإن أسعار المواد الغذائية على مختلف أصنافها، أعلى بنسبة ٢٥٪ بالمعدل، مقارنة مع الأسعار في الأسواق العالمية، وبشكل خاص أسعار اللحوم التي هي أعلى بنسبة ٣٠٪ من الأسعار في العالم، بسبب شروط الحلال اليهودي المكلفة.

وسبق الإعلان عن التضخم المالي، الإعلان عن العجز في الميزانية العامة في العام الماضي ٢٠٢١، الذي بلغ، كما ذكر هنا، نسبة ٤,٥٪، وهي نسبة مفاجئة للأوساط الإسرائيلية، لأنها جاءت أقل من جميع التوقعات، في حين أن خزينة الضرائب سجلت مداخيل هي الأخرى فاقت كل التوقعات، حتى الأخيرة منها. وحسب ما ورد في التقارير الأولية لوزارة المالية، بشأن العجز في الميزانية العامة، فإن خفض العجز كان نتيجة لارتفاع حاد في جباية الضرائب، فاق التوقعات وكل التعديلات اللاحقة، وبموازاة ذلك، كان هناك خفض في الصرف الحكومي. إلا أن العجز كان من الممكن أن يكون أقل، لولا الصرف الزائد في الشهر الأخير من العام الماضي، وأساسا على وزارة الدفاع.

وحسب تقرير وزارة المالية، فإن العجز في الموازنة العامة مع نهاية العام الماضي بلغ ٦٨,٦ مليار شيكل، وهذا يعادل ٤,٥٪ من حجم الناتج الإسرائيلي العام، ما يعني أن حجم الناتج العام، بلغ في العام الماضي ١,٥٥٥ ترليون شيكل، وهذا يعادل قرابة ٤١ مليار دولار، على أساس معدل الصرف في الشهرين الأخيرين من العام الماضي، ٣,١١ شيكل للدولار. وكانت الموازنة العامة للعام الماضي ٢٠٢١، قد تم إعدادها في وزارة المالية على أساس عجز في الموازنة بنسبة ٦,٧٪، ما يعني أن العجز جاء أقل بنحو ٣٣,٥ مليار شيكل. وبعد إقرار الموازنة العامة، خفضت وزارة المالية تقديراتها للعجز إلى نسبة ٥,٥٪، ولكن النتيجة الأولية جاءت أقل، علما أن نسبة العجز النهائية قد تتضح خلال الشهرين المقبلين، ولربما تكون النسبة أقل بقليل. ويستنتج من تقرير الوزارة، أنه في الأشهر الـ ١١ الأولى من العام الماضي بلغ العجز المالي ٤٧,٦ مليار شيكل، ما يعني عجزا بمعدل سنوي بنسبة ٣,١٪ من الناتج العام، ولكن العجز قفز في الشهر الأخير وحده بنحو ٢١ مليار شيكل، وهذا جرى في الأسبوعين الأخيرين، حينما طلبت الحكومة، وأقرت اللجنة المالية البرلمانية، تحويل فوائض ميزانيات لبنود صرف أخرى، ما يعني صرفا زائدا بنحو ١٦ مليار شيكل، منها ٧,٥ مليار شيكل تم دفعها على وزارة الدفاع. وكما ذكر، فإن جباية الضرائب حققت فقرة فاقت كل التوقعات التي كانت ترتفع تباعا، وبلغ إجمالي مداخيل الضرائب ٤١٣ مليار شيكل، مقابل ٣١٨ مليار شيكل في العام ٢٠٢٠. وكانت ميزانية ٢٠٢١ قد تم إعدادها على أساس مداخيل ضريبية بقيمة ٣٤٣ مليار شيكل، وشرعت وزارة المالية لاحقا برفع التقديرات، حتى بلغت ٣٩٥ مليار شيكل، وفق آخر تقديرات لتبين أن المداخيل النهائية أكبر.

### تحذير من انهيار ومغامرة

يحذر محللون الحكومة والمسؤولين في المؤسسات المالية من الانهيار الزائد بمعطيات الاقتصاد الإسرائيلي، خاصة وأن موجة كورونا الجديدة ما تزال في أوجها، وليس واضحا مستقبلها وانعكاساتها على الاقتصاد، الذي فيه مواطن ضعيف ليست قليلة يجب أخذها بالاعتبار. ومن بين هؤلاء المحللين أدريان بايلوت الذي كتب في مقال له في صحيفة «كالكاليس»، بأن هذه المعطيات تعد إنجازا لوزير المالية أفيغدور ليرمان، خاصة وأن العجز في الميزانية يشمل الميزانية الإضافية المخصصة للصرف على أزمة كورونا، ولولاها

تشدد حالة الترقب في أوساط الحكم الإسرائيلي، والأوساط والمؤسسات الاقتصادية والمالية، لمستقبل موجة كورونا الحالية، والتي تسجل معدلات غير مسبوقة في عدد الإصابات اليومية، في حين أن التقديرات تشير إلى احتمال أن تصل الحالات النشطة إلى ما بين ٨٠٠ ألف وحتى مليوني شخص في غضون أسبوعين، وما سيرافق هذا من انعكاسات على الجهاز الصحي، وبشكل خاص على الاقتصاد من كل جوانبه، بعد أن سجل الاقتصاد في العام الماضي ٢٠٢١، وفق التقارير الأولية، معطيات فاجت إسرائيل بكونها إيجابية نسبيا، مقارنة مع التوقعات الأولى وحتى المعدلة لاحقا. ورغم مرور أسبوع وأكثر على التقديرات المستقبلية، بمعنى عن حالات نشطة بما بين ٨٠٠ ألف إلى مليوني شخص، إلا أن عدد الحالات النشطة، في مطلع الأسبوع الجاري، بأكثر من ٢٨٠ ألفا، لا يقترب من تلك التقديرات. ففي الأيام الأخيرة، يسجل عدد الإصابات بـكورونا يوميا ذروة بعد ذروة، إلا أنه كما يبدو فإن النسبة العظمى من هذه الإصابات هي بمتحور أوميكرون، إذ أن أعداد المصابين النشطة لا تنعكس على أعداد متلقي العلاج في المستشفيات، ولا من هم في حالة الخطر، وبالتالي أعداد الوفيات، إلا أن هذا لا يلغي التخوف الإسرائيلي من أن تكون المستشفيات عاجزة عن استيعاب الأعداد المتزايدة لاحقا، رغم أن التوقعات العلمية الإسرائيلية تقول إن هذه الموجة ستبدأ في التراجع مع

نحايات الشهر الجاري، أو لربما في مطلع الشهر المقبل. وأيضا مقابل هذه الأعداد الضخمة من المصابين، هناك أكثر من ٢٠٠ ألف شخص في حالة حجر حتى مطلع هذا الأسبوع، والحجر عادة ينعكس مباشرة على قطاع العمل، ولذا فإن أحد الحسابات في إسرائيل هو انعكاسات تضخم أعداد المصابين والذين يفرض عليهم الحجر على الاقتصاد والحياة العامة، رغم أن المؤسسة الصحية الإسرائيلية ذات الشأن قلصت عدد أيام الحجر لسبعة أيام بدلا من ١٠ أيام، لمن ليس لديهم عوارض المرض.

ففي إسرائيل يدور جدل حول جدوى فرض إغلاقات ولو جزئية، إن كان على المدارس، وفي هذا الملف هناك معارضة من وزيرة التعليم يفعات شاشا بيطن؛ أو إغلاق مطاعم ومرافق جمهرة، وهنا الصراحة وصلت مسبقا من قطاعات الاقتصاد. إلا أن التقارير الإسرائيلية تقول إن الجائحة فرضت نفسها على الجمهور الذي بادر بذاته إلى تقليص حركته، وارتياحه للأماكن العامة، ومنها المطاعم وغيرها، وتدهام إسرائيل الجائحة، في الوقت الذي عرضت فيه التقارير الاقتصادية معطيات مفاجئة للاقتصاد الإسرائيلي، مثل العجز في الموازنة العامة في العام الماضي، الذي بلغ نسبة ٤,٥٪ من حجم الناتج العام، بدلا من توقعات عجز بنسبة ٦,٧٪، على أساسها تم إعداد ميزانية العام الماضي، كما أن مداخيل الضرائب سجلت ارتفاعا فاق التقديرات الأولى والمعدلة لاحقا، لتسجل ذروة غير مسبوقة في الاقتصاد الإسرائيلي. وكما يظهر من حجم الاعتراضات على اتخاذ إجراءات صارمة مثل إغلاقات وقيود على الحركة، فإن القلق على الاقتصاد بات يطفئ على القلق الصحي، إلا أن الأمور لم تنته، وجميع الاحتمالات بشأن الإجراءات تبقى واردة في الأيام المقبلة.

### التضخم المالي والعجز في الموازنة العامة

سجل التضخم المالي في العام الماضي ٢٠٢١ ارتفاعا بنسبة ٧,٨٪، موجهما ما أعلنه مكتب الإحصاء المركزي الحكومي، في منتصف الشهر الجاري، كانون الثاني، وهي النسبة الأعلى منذ العام ٢٠١٢، ومشابهة لما كانت عليه في العام ٢٠١١، والمركز الأساس لارتفاع التضخم بهذه النسبة، هو ارتفاع المواد الغذائية والأساسية الحياتية، التي تسجل ارتفاعات متواصلة وبشكل زاحف منذ صيف العام ٢٠٢٠. إضافة للصرف على المسكن وميانتته. إلا أن الإسرائيليين في سدة الحكم يسعون دائما للمقارنة مع الوضع القائم في الدول المتطورة الكبرى، بهدف تسهيل الغلاء

## معنى استثناء النقب في «عام الإغفال»، عام امتناع اليهود عن غرس الأشجار «بأمر من الله»!



(شيخوخا)

مصدر تهديد حقيقي، «من الممكن أن يتم الأمر ... حتى من قبل اليهود أنفسهم»<sup>(١)</sup> لكن النقاش احتد أكثر عندما توجه بن غفير إلى أحد الحاخامات البارزين لدى الصهيونية الدينية، وهو الحاخام دوف ليئور، بتاريخ ١٢ كانون الثاني، وطلب منه فتوى أكثر وضوحاً بخصوص غرس الأشجار في النقب. وقد انتقد الحاخام ليئور كل المتدينين الساكنتين، والذين يتمسكون بفريضة «عام الإغفال» ويتناسون أن المعركة هي معركة مصيرية مع العرب، وعليه، نصح الحاخام ليئور بن غفير بالتوجه فوراً إلى النقب وغرس الأشجار بنفسه. هذه الفتوى أثارت حفيظة العديد من حاخامات التيارات الحريدية، حيث قال الحاخام الحريدي يوسف إفراتي بأنه ممنوع منعاً باتاً وتحت أي ظرف غرس الأشجار في إسرائيل هذا العام. لكن أعضاء الكنيست الحريديم التزموا بالصمت ولم يشاركون في هذا النقاش<sup>(٢)</sup>

في كل الأحوال، فإن موضوع «عام الإغفال» يعتبر إحدى المحطات التي تعكس الكثير عن التناقضات الداخلية لدى المجتمع الإسرائيلي، وهي تحتاج إلى اهتمام أكبر لكشف التشابكات التي تحصل ما بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي في هذه السنة حيث يفضل فيها عدد لا بأس به من اليهود عدم العمل في الزراعة، لكنها أيضاً تعكس التناقضات ما بين الهوية الدينية اليهودية الملزمة بفرض الشريعة، وبين متطلبات الاستيطان والاستيلاء المستمر على الأراضي. ففي نهاية الأمر، تغلبت هوية إسرائيل الاستعمارية التوسعية على هويتها الدينية، وتسببت بتأقلمات وتعديلات طالت تفسيرات في الشريعة الدينية بما يتناسب مع ولا يعرقل مشروع الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين في النقب.

### المراجع

- 1 إيلنا كوربال وآخرون، صدمات في النقب بسبب شتلات الصندوق القومي اليهودي، يديعوت آخرونوت، 11 كانون الثاني 2022. أنظر الرابط التالي: <https://www.ynet.co.il/news/article/1ysglo3f>
- 2 عتارا غيرمان، هل تم خرق فريضة عام الإغفال؟، مكور ريشون، 11 كانون الثاني 2022. أنظر الرابط التالي: <https://www.makorrihshon.co.il/news/445225>
- 3 راجع الموقع التالي، ويكيبيديا، سبت الأرض، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3nuc1cs>
- 4 كوبي نحشوني، إذن البيع خرج إلى حيز التنفيذ. يديعوت آخرونوت، 5 أيلول 2007. أنظر الرابط التالي: <https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3446165,00.html>
- 5 يولي أربييه، إذن البيع دخل حيز التنفيذ: الأراضي بيعت إلى أحد الأغيار، سروغيم، 23 آب 2021. أنظر الرابط التالي: <https://bit.ly/3fsXb7L>
- 6 شلومو غورن، إشكالية عام الإغفال في المستوطنات، دراسات بيت المدراش (بيت إيل، ييشيفا)، 2007. أنظر الرابط التالي: <https://www.yeshiva.org.il/midrash/7351>
- 7 أنظر صفحة الصندوق القومي اليهودي على الرابط التالي: <https://bit.ly/3rfTXKc>
- 8 غيرمان، هل تم خرق فريضة عام الإغفال؟
- 9 حنان غريبنود، هل نحن بصدد صراعات داخل المعارضة؟ مسموح غرس الأشجار في عام الإغفال، إسرائيل هيوم، 12 كانون الثاني 2022. أنظر الرابط التالي: <https://www.israelhayom.co.il/judaism/news/article/6969698>

الخارج، لأنهم يعتقدون أن هناك تحايلاً على الشريعة الدينية عند تحويل ملكية الأراضي والاستمرار في العمل فيها من قبل اليهود. وقبل العودة لرؤية كيف انعكس النقاش على مشروع الصندوق القومي اليهودي داخل أراضي النقب، لا بد من الإشارة إلى قضية أخرى مثيرة للاستغراب وتتعلق بأراضي ومزارع المستوطنات في الضفة الغربية. الخطاب السائد لدى المستوطنين، وحاخاماتهم، هو أن أراضي الضفة هي ملك لليهود وأن الله وعدهم بها في التوراة. ومعظم أعمال المستوطنين تقوم على سلب الأراضي وفرض بؤر استيطانية عليها دون الرجوع أحياناً إلى الدولة ومؤسساتها، اعتقاداً منهم أن الاستيطان هو حق ديني لا يجب إبطؤه من قبل مؤسسات الدولة صاحبة العمليات البيروقراطية المملة. لكن عندما يجين «عام الإغفال» ينشر حاخامات المستوطنين منشورات متناقضة تماماً ويصرّون على أن أراضي الضفة كلها ملك للعرب، وأنها تخضع للنظام الأردني، وبالتالي فهي ليست ملكاً لليهود ولا تنطبق عليها فريضة «عام الإغفال». والهدف هو الاستمرار في الاستيطان الزراعي وتشجير مساحات إضافية داخل الضفة الغربية<sup>(٣)</sup>

### بن غفير يحصل على استثناء من أحد الحاخامات لغرس أشجار في النقب

بصرف النظر عن هذه التناقضات المثيرة في الخطاب الديني للمستوطنين، فإن التناقض الأهم برز في منطقة النقب وظهر بشكل خاص خلال الأسبوع الأخير. من جهة، نشر الصندوق القومي اليهودي على موقعه تعليمات بخصوص التشجير في «عام الإغفال» الحالي، وهي تعليمات تنسحب بطبيعة الحال على مشروع تشجير أراضي النقب. يقول أحد بنود هذه التعليمات: «في المناطق التي نسمح فيها بالزراعة لغرض الاستيلاء على الأرض ومنع تسربها للعرب»، سيتم غرس الأشجار بواسطة عمال غير يهود بحيث أن الشتلات التي نستخدمها هي شتلات لأشجار غير مثمرة<sup>(٤)</sup>.

بيد أن الأشخاص غير اليهود المقصودين، هم العرب أنفسهم والذين يعترضون على مشروع الصندوق القومي في النقب، وربما يدل إصرار الصندوق القومي اليهودي على تشجير منطقة النقب في هذا العام بالتحديد على هويته العلمانية على الرغم من ازدياد نفوذ التيارات المتدينة واليمينية المتشددة داخل مؤسسات المنظمة الصهيونية في السنوات الأخيرة. وعليه، أراد أعضاء من حزب الليكود، بالإضافة إلى بن غفير، اليميني الأكثر تطرفاً والذي ينتمي إلى متشددى الصهيونية الدينية، أن يقوموا هم أنفسهم بغرس الأشجار. وقد صورت وكالات الإعلام اليمينية المتطرفة الصراع في النقب على أنه «غزوة» من قبل العرب المخربين والذين يريدون تهديد السيادة اليهودية. وبالتالي تطوع حاخامات من تيارات مختلفة لإصدار فتاوى تنجح حتى لليهود التجند لإنقاذ أراضي النقب من العرب. مثلاً، يقول الحاخام يهودا عميحا، وهو سابقاً كان رئيس لجنة «عام الإغفال» وحالياً رئيس مركز أبحاث التوراة والأرض، ما يلي: «إذا كانت هذه هي الطريقة الوحيدة لإنقاذ الأرض التي يريد العرب الاستيلاء عليها، فهذا ممكن فقط عن طريق غرس الأشجار غير المثمرة أو نقل أشجار من أرض إلى أرض أخرى». ومع أنه يجيد أن تتم العملية من خلال أشخاص غير يهود، لأنه يقول أيضاً إنه في ظل حالات معينة يكون فيها العرب

منذ قرون. بيد أن الجدل الحقيقي بدأ في بدايات القرن العشرين عندما كان المستوطنون اليهود يملكون مساحات محدودة من أراضي فلسطين، ويستخدمونها في معظمها للزراعة. في العام ١٩٠٩ نشر الراه إبراهيم إسحاق هكوهين كوك كتاباً بعنوان «سبت البلاد» وفيه تطرق إلى مفهوم «عام الإغفال» من الناحيتين الشرعية والقانونية. أحد أهم التناقضات التي تترتب على هذا العام وبرزت في الكتاب هي أن اليهود لا يمكنهم تجاهل هذه الفريضة التي يجمع عليها كل حاخامات إسرائيل، لكن من جهة ثانية فإن ترك الأراضي الزراعية بدون فلاحه سيؤدي إلى ارتفاع حاد في الأسعار وسوف يعود بالخراب على التكنولوجيات الزراعية المستخدمة والتي تحتاج إلى استمرارية ومتابعة. والأهم أن عدداً كبيراً من المزارعين المستوطنين سيفلسون وبالتالي سيكون مشروع إقامة دولة على المحك<sup>(٥)</sup>

الحل الذي يقترحه الحاخام كوك هو حل تحايلي، بحيث يتم بيع كل الأراضي التي تعود ملكيتها إلى اليهود، سواء كمؤسسات أو كأفراد، إلى شخص غير يهودي. في الواقع، كان يهود صنف يستخدمون هذا الأسلوب منذ ما يقارب ٥٠٠ عام، لكن الحاخام كوك حول موضوع بيع أراضي اليهود في «عام الإغفال» من ممارسة غير مركزية يديرها كل يهودي صاحب أرض في فلسطين إلى ممارسة مركزية تشرف عليها مؤسسات الحركة الصهيونية. وبعد قيام الدولة، أصبحت الدولة هي التي تشرف على ذلك، وقد أشرت فتوى الحاخام كوك، جدلاً كبيراً في تلك الفترة. من جهة، كان الحاخامات التابعون إلى الطوائف الأشكنازية يرفضون رفضاً تاماً بيع الأراضي إلى شخص غير يهودي، لأن في ذلك تحايلاً على الفريضة الدينية. فالبيع يعني أن الأراضي لم تعد ملكاً لليهود، وبالتالي بالإمكان الاستمرار في الأعمال الزراعية وتجنب المزارع اليهودية خسائر باهظة. وقد كان الحاخام كوك، الذي أتاح بيع الأراضي خوفاً من وقوع خسائر مادية، يتبع إلى الطائفة الأشكنازية. في المقابل، فإن الحاخامات التابعين إلى الصهيونية الدينية أو الطوائف الشرقية لا يمانعون من بيع أراضي إسرائيل في «عام الإغفال».

مهما يكن من أمر، تحول موضوع بيع أراضي إسرائيل إلى شخص غير يهودي، مرة كل سبع سنوات، تقليداً متبعا حتى يومنا هذا. في معظم المرات كان البيع يتم لمصالح شخص عربي فلسطيني اعتبره إسرائيل موالياً جداً لها، وموثماً على كل أراضي إسرائيل التي ستتحول إلى ملكية خاصة به والتي قد تبلغ مساحتها حوالي ١,٧٥ مليون دونم<sup>(٦)</sup> ويتم البيع من خلال عقد بيع وتنازل يمنح المشتري كامل الحق في الأراضي، لكنه محدود زمنياً، بحيث أن المشتري يعيد الأراضي إلى ملكية اليهود بعد انتهاء «عام الإغفال». وقبل أن يبدأ «عام الإغفال» الحالي، وبالتحديد بتاريخ ٢٣ آب ٢٠٢١، تم نقل ملكية كل أراضي إسرائيل الزراعية إلى شخص غير يهودي، لكنه أيضاً غير عربي، واسمه واسلي شميدت. وتتم عملية بيع الأراضي من خلال لجنة تقوم مؤسسة الرابنوت الرئيسية بالإشراف عليها، وتضم أعضاء من وزارة العدل الإسرائيلية وجهات حكومية أخرى<sup>(٧)</sup>

ويمكن أن نلاحظ أن معظم المنتجات الغذائية الإسرائيلية في «عام الإغفال» يتم ختمها بختم خاص للدلالة على أنها ما تزال حلال لأنه تم إنتاجها من أراض غير يهودية. بيد أن معظم الحريديم في إسرائيل يقاطعون هذه المنتجات ويفضلون شراء الخضار والفواكه مباشرة من الفلسطينيين، خصوصاً من الضفة الغربية أو أن يستوردوها من

قوات كبيرة من حرس الحدود تنتهي لقمع احتجاجات أهالي النقب على الاستيلاء على أراضيهم بذرعية التشجير، وذلك في ١٢ من الشهر الجاري.

### كتب وليد حباس:

تكمّن إحدى الأدوات التي تستخدمها إسرائيل للسيطرة على الأرض وإزاحة سكانها الأصليين في سياسة التشجير، والتي من خلالها تقوم بالسيطرة على الأراضي من خلال زراعتها أو تحويلها إلى حدائق عامة أو محميات طبيعية. في النقب، مثلاً، يقوم الصندوق القومي اليهودي (أو ما يعرف بالعبرية باسم «كاكال») بمشروع جديد لتشجير مساحات واسعة بهدف منع أي استخدام آخر لها من قبل الفلسطينيين من سكان المنطقة مثل إقامة منازل أو أحياء سكنية أو استخدامها للزراعة وتربية المواشي. وفي يوم الأربعاء ١٢ كانون الثاني، وصل عضو الكنيست إيتامر بن غفير، من حزب «قوة يهودية» التابع لتيار الصهيونية الدينية، إلى النقب لزراعة أشجار وقال بأن «الصراع في النقب هو رمز سيادتنا على أرض إسرائيل». ومع نشوب موجات حادة بين الأجهزة الأمنية الإسرائيلية وأهالي المنطقة الأصليين، دعا يائير لبيد، وزير الخارجية الإسرائيلي، إلى إيقاف مشروع التشجير، الأمر الذي جر وراءه ردود فعل من قبل رعيم المعارضة بنيامين نتنياهو، الذي زعم بأن لا أحد يجزى على إيقاف غرس الأشجار في دولة إسرائيل<sup>(١)</sup> أما آفي ديختر، عضو الكنيست من حزب الليكود، فقد وصل إلى المكان ليشارك في زراعة الأشجار، وقال بدوره إن «الصراع هنا بين المجرمين العرب والدولة. المجرمون يريدون الاستيلاء على مناطق لا علاقة لها ببلدناهم. إن الدولة والصندوق القومي اليهودي على أمية الاستعداد لمواجهتهم من خلال استخدام الشجر والجرار الزراعي ووضع السياسات الملائمة»<sup>(٢)</sup>

إلى جانب هذه التجاذبات السياسية داخل إسرائيل، كان هناك جدل آخر غير متوقع، ولم يتم الاهتمام به بشكل كافٍ في الصحافة العربية، ويتعلق بأحد أركان الشريعة اليهودية. ففي هذا العام بالتحديد، والذي يسمى في الثقافة الدينية اليهودية بعام «الإغفال»، يمنع منعاً باتاً على اليهود استخدام الأرض، أو زراعتها، أو حتى غرس الأشجار. ومع ذلك، قام الحاخامات في إسرائيل بوضع فتاوى استثنائية تسمح بغرس الأشجار في النقب شريطة أن يتم استخدام أشجار غير مثمرة من نوع محدد. هذه المقالة تستعرض مفهوم «عام الإغفال»، والجدالات التي أثرت حوله فيما يخص الصراع في النقب.

### ما هو «عام الإغفال»؟

بحسب التقويم العبري، فإن السنة رقم ٥٧٨٢ والتي بدأت بتاريخ ٧ أيلول ٢٠٢١ وستنتهي في ٢٥ أيلول ٢٠٢٢ هي «عام الإغفال». وهو عام يأتي كل سبع سنوات ويمتنع فيه اليهود عن العمل في الأرض، زراعتها، أو بيع محصولها. ففي الإصحاح ٢٣ من سفر الخروج، ورد النص التالي الذي بات يعتبر فريضة دينية: «ست سنين تزرع أرضك وتجمع غلتها، وأما في السابعة فتريحها وتتركها ليأكل فقراء شعبك. وفضلاتهم تأكلها وحوش البرية. كذلك تفعل بكرمك وزيتونك». وبموجب التفسيرات الدينية اليهودية، فإن الهدف من وراء هذه الفريضة هو أن الله يريد أن يذكر شعب إسرائيل بأنه هو صاحب السيادة الفعلية، وأن الملك الوحيد هو ملك الله. من هنا، الأزم الله اليهود بترك الأرض وهجرتها كلياً كي يتمكن الأغيار والشعوب الفقيرة من استخدامها. في التاريخ الحديث، يتم عادة الإشارة إلى أن اليهود في فلسطين بدأوا بتطبيق فريضة «عام الإغفال»

## صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

## معنى إسرائيل

يعقوب م. رابكن

ترجمة وتقديم: حسن خضر

## معنى إسرائيل

يعقوب م. رابكن  
ترجمة وتقديم:  
حسن خضر







(وكالات)

براد بيت يصور فيلم «حرب الزومبي العالمية» (٢٠١٣) في إسرائيل.

## خطة حكومية إسرائيلية لإنشاء صندوق بقيمة ٤٥ مليون شيكل لجذب إنتاجات الأفلام الأجنبية!

الخطوة. فحادثة فيلم "Jesus Christ Superstar" (١٩٧٣) وردود الفعل الحكومية، وإجراءات المقاطعة، وفرض الرقابة لاحقاً. تسلط الضوء على التداخل بين الحكومة وبين الإنتاج الفني في إسرائيل؛ حيث إن الجدل الذي أثاره الفيلم عند عرضه دفع الحكومة الإسرائيلية آنذاك لاتخاذ سلسلة من الإجراءات بعد وصف الفيلم بأنه معاد للسامية، ويسبب لليهود اليهودية بشكل ساخر. وفي بيان لها نفت الحكومة الإسرائيلية أي علاقة مباشرة بينها وبين منتجي الفيلم، واتخذت مجموعة من الإجراءات فأمرت وزارة الخارجية الإسرائيلية مسؤولي القنصلية الإسرائيلية في نيويورك ولوس أنجلوس بعدم حضور افتتاح الفيلم في مدينتهما. ودفع الجدل حول الفيلم عدداً من المسؤولين الإسرائيليين، بمن فيهم وزير الخارجية آبا إيبان، إلى اقتراح قيام الحكومة بتشكيل لجنة دائمة لفحص نصوص الأفلام التي يرغب المنتجون الأجانب في تصويرها في إسرائيل. وتبدو مبادرة شركات إنتاج عالمية لتشجيع تصوير الأفلام الأجنبية في إسرائيل كحلقة في سلسلة الإجراءات الحكومية المدروسة لتشكيل صورة معينة لإسرائيل عالمياً وتحسينها. وكخطوة علاقات عامة، تأخذ بعين الاعتبار المناخ السياسي السائد.

اللافت للنظر أن معظم الأخبار التي تناولت موضوع القانون الجديد أرفقت خبرها بصورة لشعار تنفليكس أو بصور لمسلسل «فوضى»، وهذا يدفع للتساؤل حول مكانة النجاح الذي حققته المسلسلات الإسرائيلية المعروضة على منصة العرض تنفليكس، ومسلسل «فوضى» تحديداً، في التطوعات نحو تحقيق المزيد من النجاحات الإسرائيلية في مجال إنتاج الأفلام والمسلسلات عالمياً، وهذه المرة كحاضنة للأعمال الأجنبية. وبالإضافة إلى المكسب الاقتصادي الذي ستجنيه إسرائيل عبر استقطاب شركات إنتاج عالمية لتصوير أفلامها على أرضها، فإن موضوعة إسرائيل كوجهة لمنتجي الأفلام والمسلسلات تهدف إلى محاولة تحدي جهود المقاطعة الاقتصادية والثقافية، وتطبيع وجود إسرائيل الثقافي والذي يؤدي إلى تطبيع حالة العنف التي ترافق وجودها بشكل تلقائي عبر تجاورها أو التفاوضي عنها أو حتى تحديها، من خلال استئثار الدعوات لإنتاج أعمال فنية في إسرائيل، بعد أن كانت، فيما سبق، مترددة وخجولة أو شبه غائبة، خاصة بعد تكرار عدة حوادث لوقف أكثر من عملية تصوير في إثر حرب طارئة تقرر إسرائيل خوضها. وتظهر المحاولة الجادة، هذه المرة، على شكل قانون تسنه الحكومة وتشترك في تنفيذه عدة وزارات وهيئات حكومية كحاملة للاستفادة من النجاح الذي لاقته المسلسلات الإسرائيلية التي تبثها تنفليكس، إضافة إلى الاستفادة من موجة التطبيع الأخيرة مع عدد من الدول العربية.

### المراجع

- 1 قرار الحكومة رقم 629 /he/departments/policies/ dec629\_2021
- 2 قانون تشجيع إنتاج الأفلام في إسرائيل. انظر الرابط التالي: https://www.nevo.co.il/law\_html/law01/500\_028.htm
- 3 تأسست جمعية منتجي التلفزيون والسينما الإسرائيلية في العام 1981، وتقود الجمعية جهود تنظيم صناعة الأفلام في إسرائيل وتعزيز القوانين والقرارات، بحيث تشترك في المداولات البرلمانية والنقاشات الخاصة بالقرارات الحكومية المتعلقة بالمحتوى الفني السينمائي التلفزيوني وإنتاجه، كما تعمل على المساعدة في إنتاج المزيد من المحتوى الإسرائيلي الأصلي للتلفزيون والسينما، ونشر هذا الإنتاج عالمياً. المزيد حول الجمعية انظر الرابط التالي: https://www.producers.org.il/?lang=ar
- 4 إجراء جديد لتشجيع الإنتاج الأجنبي على القدوم إلى إسرائيل، موقع وزارة الاقتصاد والصناعة. انظر الرابط: https://www.gov.il/he/departments/news/economy-news-111121
- 5 المصدر السابق.
- 6 المصدر السابق.
- 7 صفحة الفيسبوك الشخصية لوزير المالية الإسرائيلي أفيدور ليرمان // https://www.facebook.com/AvigdorLieberman/posts/4922650474414528
- 8 لمزيد حول أفلام تم تصويرها في إسرائيل: https://www.israel21c.org/how-israel-became-b-movie-central
- https://www.timeout.com/israel/movies/ten-hollywood-films-you-wouldnt-believe-were-shot-in-israel

وبحسب وزيرة الاقتصاد والصناعة أورنا بارليفاي فإن «الطريق لتشجيع الإنتاج الأجنبي هو أداة أخرى لتشجيع وتقوية صناعة السينما والتلفزيون الإسرائيلية» وإن التعاون بين الوزارات الحكومية «يعكس الإمكانيات الكامنة في المشروع وقدرته على تعزيز الاقتصاد والثقافة والسياحة والعلاقات الخارجية»<sup>(١)</sup> واعتبر وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لبيد أن «الإنتاجات الدولية الأصلية طريقة ممتازة وغير تقليدية لرواية القصة الإسرائيلية، وإظهار الوجه الحقيقي والمتنوع لإسرائيل للعالم»<sup>(٢)</sup> فيما شارك وزير المالية الإسرائيلي أفيدور ليرمان القرار على صفحته الشخصية على فيسبوك بعبارة: «الإنتاجات الأجنبية مدعوة للتصوير في إسرائيل»، متابعا: «حان الوقت لنرى مواقع التصوير باللونين الأبيض والأزرق»<sup>(٣)</sup>.

ومع هذا القرار ستضم إسرائيل إلى العديد من الدول في العالم التي تشجع الإنتاجات الأجنبية التي يتم تصويرها في بلدانها. في أيلول من العام الماضي، على سبيل المثال، اعتمد البرلمان الأوكراني قانونا يهدف إلى تعزيز الإنتاج السينمائي في أوكرانيا من خلال منح حوافز ضريبية لمنتجي الأفلام الأجانب والمحليين.

### إسرائيل كموقع تصوير

تم تصوير العديد من الأفلام الأجنبية/ العالمية في إسرائيل منذ بداياتها. كان أولها في العام ١٩٥٣ فيلم The Juggler الأمريكي من إنتاج ستانلي كرامر Stanley Kramer وإخراج إدوارد ديمتريك Edward Dmytryk وبطولة الممثل اليهودي الأمريكي كيرك دوجلاس Kirk Douglas، ويروي الفيلم قصة تكون إسرائيل مسرحاً لأحداثها. وتبعته مجموعة من الأفلام التي اتخذت من إسرائيل موقعا تصويريا أبرزها فيلم «إكسودوس»، إلا أن إسرائيل، كموقع للتصوير، كانت وجهة للأفلام ذات الميزات المنخفضة، فمنذ ستينيات القرن الماضي، بدأت إسرائيل تزوج نفسها كوجهة غير مكلفة لتصوير الأفلام الأجنبية، وطرحت نفسها كجديل لجنوب إيطاليا، إضافة إلى توجهها الجدي نحو الإنتاجات المشتركة، مسوقة مواقع التصوير «متعددة المزايا»، حيث الطقس المشمس، والمواقع الأثرية والصحراوية، إلى الجبال المغطاة بالثلوج، كلها تقع في بلد صغير يمكنه توفير طواقم عمل محترفة متعددة اللغات والخدمات. مثال على الأفلام التي اتخذت من إسرائيل، وخاصة صحراء النقب، موقعا لها، فيلم "Madorn" (١٩٧٠) والذي بالرغم من أن موقع تصويره الأساس كان في هوليود إلا أن مشاهد إطلاق النار، والمشاهد العنيفة الأخرى تم تصويرها في صحراء النقب.

وشكل العام ١٩٧٣ نقطة تحول في قطاع إنتاج الأفلام الأجنبية في إسرائيل، فقد دفعت حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ المنتجين إلى إعادة النظر في كون إسرائيل الوجهة الأجنبية المفضلة لإنتاج أفلامهم، وتزامن هذا مع المقاطعة العربية لإسرائيل والتي ساهمت في إعاقة إنتاج الأفلام الأجنبية ذات الميزات العالية. لم يقض التراجع هذا على الإنتاج الأجنبي في إسرائيل بشكل نهائي، فقد استمرت أفلام الدرجة الثانية من الاستفادة من إمكانيات وإميازات مواقع التصوير الإسرائيلية، ولكن بصورة محدودة.

لاحقاً، بدأت إسرائيل نفسها بالظهور في الأفلام الأجنبية مثل فيلم "Deadly Outbreak" العام ١٩٩٥، ثم فلم جان كلود فان دام، في العام ٢٠٠١ بعنوان "The Order" والذي يظهر بشكل مباشر مشهداً لفان دام في زي حسيدي يركض من الشرطة الإسرائيلية في البلدة القديمة في القدس. وتبع هذا الفيلم تصوير مجموعة من أفلام هوليوود في إسرائيل كان أشهرها "Rambo III" (١٩٨٨)، والذي اتخذ من تل أبيب، يافا، إيلات مواقع تصوير له، وفيلم نثالي بورتمان "A Tale of Love and Darkness" (٢٠١٥)، وهو فيلم مأخوذ عن رواية السيرة الذاتية للكاتب الإسرائيلي عاموس عوز، وتحدث فيه بورتمان باللغة العبرية، وقد تم تصويره في القدس<sup>(٤)</sup>.

### الحوافز الحكومية والدور الرقابي

للنظر إلى العلاقة بين إنتاج الأفلام الأجنبية في إسرائيل وبين الدور الحكومي في دعم و/ أو تعطيل هذا النشاط، لا يكفي فقط أن ننظر إلى القرارات الحكومية، ومشاريع القوانين التي من شأنها دعم هذه

الأجانب بتلقي عائداتهم من خلال شركات أفلام محلية، وكانت الحوافز المالية لا تزال أقل من تلك التي تقدمها البلدان الأخرى. وتم إلغاء القانون في العام ٢٠١٣، بعد وصول نفتالي بينيت إلى وزارة الاقتصاد. ودفعت عدة مؤسسات معينة أبرزها جمعية منتجي التلفزيون والسينما الإسرائيلي<sup>(٥)</sup> نحو القرار الحالي، وتمكنت من تضمين الإنتاج التلفزيوني ضمن الأعمال التي يشملها، واعتبرت أنها خطوة ستوفر آلاف الوظائف للإسرائيليين وعشرات الملايين من الشواكل التي ستصل إلى الاقتصاد الإسرائيلي مثل نتيجة استخدام خدمات كالترحلات الجوية والفنادق والمطاعم والنقل وغير ذلك، إضافة للدور الذي ستلعبه في رفع الإنتاج المشترك.

يخصص القرار الأخير مبلغ ٤٥ مليون شيكل، تصرف خلال العامين ٢٠٢٢-٢٠٢٣، من ميزانيات الوزارات المعنية، السابق ذكرها، بخصم متفاوتة كجزء من الإجراء، وسيحصل كل عمل أجنبي يتم تصويره في إسرائيل على استرداد بنسبة ٢٥٪ من نفقات الإنتاج. ووفقاً لبيان نشره ديوان وزير الاقتصاد والصناعة بتاريخ ٢٠٢١/١١/١١، يشكل هذا القرار طريقاً للتركيز على إسرائيل كعلامة تجارية إيجابية في العالم، وكمركز لتصوير الأفلام والمسلسلات العالمية، باستخدام المواقع الطبيعية والتاريخية الفريدة الموجودة في إسرائيل<sup>(٦)</sup>. وبحسب البيان، فإن إسرائيل تتمتع بالعديد من المزايا في مجال صناعة الأفلام والمسلسلات، والتي تجعل منها وجهة مناسبة وجاذبة للمنتجين الأجانب، فهي تمتلك بنية تحتية جيدة يمكنها توفير مرافق وخدمات الإنتاج، إضافة إلى المهنيين المهرة وخريجي مدارس السينما الذين يمكنهم المساهمة في الانتاجات الأجنبية، ويشير البيان إلى أن خطوة مثل هذه ستكون بمثابة رافعة لتطوير الثقافة الإسرائيلية، والسياحة الداخلية، ومن المتوقع أن تدر ملايين الشواكل على الاقتصاد الإسرائيلي، من الإنتاجات التي سيتم تصويرها، بحيث ستوفر فرص عمل لعشرات الإسرائيليين. بالإضافة إلى ذلك، من شأن هذه الخطوة أن تساهم في تحسين صورة إسرائيل في العالم.

### كتبت تسنيم القاضي:

«تنفليكس في الطريق إلى تل أبيب، هكذا تخطط الحكومة لتشجيع الإنتاج الأجنبي على التصوير في إسرائيل» بهذه الكلمات عنون موقع «والله الاخباري خير مصادقة الحكومة الإسرائيلية يوم ٢٠٢١/١١/١٤ على قرار تشجيع الإنتاج الأجنبي».

<sup>(١)</sup> ويهدف القرار إلى تشجيع إنتاج الأفلام والمسلسلات التلفزيونية الأجنبية في إسرائيل، عبر إلزام مدير عام وزارة الاقتصاد والصناعة، من خلال هيئة الاستثمار والتنمية في الوزارة، بإصدار تعليمات لتشغيل مسار المساعدة، بالاتفاق مع وزارات الثقافة والرياضة والسياحة والمالية والخارجية، وترى إسرائيل أن هنالك نقصاً في التعاون العالمي في مجال إنتاج الأفلام وأن هنالك حاجة للبدء في خطة منظمة لتحقيق تطلعاتها على هذا الصعيد. في هذا السياق يأتي هذا القرار كخطوة من شأنها تقوية الاقتصاد، وتعزيز الثقافة والسياحة والعلاقات الخارجية الإسرائيلية؛ كما أن جذب الإنتاجات الكبيرة سيساهم في تحسين صورة إسرائيل وتحويلها إلى واجهة لصناعة الأفلام. يقوم هذا التقرير باستعراض القرار، ويقف عند بعض المحاولات لصياغة قرار مشابه، كما يتناول إسرائيل كواجهة للأفلام الأجنبية في محطات تاريخية مختلفة.

### تشجيع التعاون الأجنبي في إنتاج وتسويق الأفلام والمسلسلات

سبقت القرار الحالي عدة محاولات لتشجيع الإنتاج الأجنبي من ضمنها مبادرة ميخا حريش، وزير التجارة والصناعة في حكومة راين الثانية، في العام ١٩٩٣، تبعتها سلسلة من المحاولات لتبني خطة تشجع التعاون الأجنبي الإسرائيلي فيما يتعلق بإنتاج الأفلام والمسلسلات. وفي العام ٢٠٠٨ تم إقرار قانون تشجيع إنتاج الأفلام في إسرائيل كأمر مؤقت وتعديل تشريعي<sup>(٢)</sup>، والذي يقدم مزايا ضريبية وحوافز مادية أخرى لتغطية جزء من تكاليف الإنتاج الأجنبي والإنتاج المشترك؛ إلا أن القانون كان معقد الإجراءات، فقد طالب المنتجين

## صدر عن

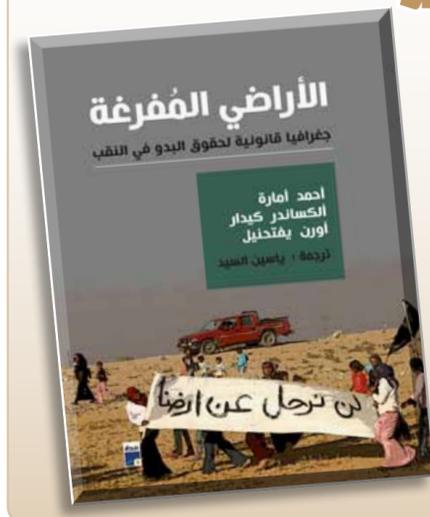
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

## الأراضي المُفرغة

### جغرافيا قانونية

### لحقوق البدو في النقب

### ترجمة: ياسين السيد



# تجميد اتفاق نقل النفط الإماراتي - الإسرائيلي بسبب أخطاره البيئية لا يوقف التخوفات من «إمكان إعادة تدويره»!



نشطاء في مجال حماية البيئة يتظاهرون في إيلات احتجاجاً على مشروع خط النفط الإماراتي الإسرائيلي.

## كتب هشام نفاع:

بعد شهر من النشاطات الرافضة للاتفاقية النفط بين الإمارات وإسرائيل، ممثلة بشركة «خط أنبوب أوروبا آسيا» (لاحقاً ثمة استعراض لتاريخها)، يبدو أن الاتفاق بين الطرفين في طريقه إلى الفشل. لكن جهات ناشطة تعبر عن حذر في التعاطي مع الأمر كمحطة أخيرة. وهو الاتفاق الذي جاء بعد علاقات التطبيع بين إسرائيل والإمارات العام الماضي وينص على نقل نفط من الخليج بواسطة السفن إلى ميناء إيلات على البحر الأحمر، ثم من خلال خط أنابيب عبر الأرض إلى ميناء عسقلان على البحر المتوسط، ليتم شحنه بعد ذلك إلى أوروبا.

دفع حجم الخطر البيئي الذي سينجم عن تطبيق هذا الاتفاق بمنظمات عدة إلى إطلاق نضال حاد معارض له، وهو ما جعل وزارة حماية البيئة الإسرائيلية تعلن، في تموز الفائت، عن إرجاء تنفيذ. وهو قرار جاء في ضوء شكوى قضائية إلى المحكمة الإسرائيلية العليا قدمته منظمات بيئية إسرائيلية، في أيار الماضي، لوقف تنفيذ الاتفاق بالنظر للخطر الذي يشكله على الشعاب المرجانية في شمال البحر الأحمر قبالة إيلات. وطلبت منظمات «أدم طيفغ فادين» ومنظمة حماية الطبيعة في إسرائيل، وتيسالول، من المحكمة عدم السماح للحكومة الإسرائيلية بزيادة كميات النفط الخام الذي يمر عبر إيلات، وهي الزيادة التي تشكل شرطاً أساسياً لجعل الاتفاق قابلاً للتنفيذ. ومعهما سلطة الشركات الحكومية الإسرائيلية - زعمت أن إجازة الاتفاق لا تتطلب موافقة خاصة من الوزارات الحكومية. لكن الجزء الأكبر من الانتعاش المقدم من المنظمات البيئية يركز على الطعن في هذا القرار، وعلى حجة مضادة مفادها أنه لم يكن من حق الشركة أن توقع على الاتفاق من دون جلسة استماع حكومية على الأقل تأخذ في الاعتبار جميع تداعياته.

## من إسرائيل - إيران إلى آسيا - أوروبا

وفقاً لموسوعات المعلومات الشبكية، فإن الشركة الجديدة هي ورثة «خط أنبوب النفط الإيراني الإسرائيلي»؛ أنبوب نفط بطول ٤٢ إنشاً ويطول ٢٥٥ كيلومتراً تم تشييده في العام ١٩٦٨ لنقل النفط الخام من إيران إلى البحر المتوسط حيث يمتد من رصيف خاص في ميناء عسقلان إلى ميناء إيلات على البحر الأحمر بقدرة ضخ ١,٢ مليون برميل في اليوم. فقد كانت إيران في عهد نظام الشاه السابق، والذي ارتبط بعلاقات عميقة مع حكومة إسرائيل، تحتاج لزيادة صادراتها بحدود ٢٠٪ لكي تدعم اقتصادها الناشئ وإسرائيل تحتاج لتعويض خسارة أنبوب (كركوك-حيفا) المقفل منذ العام ١٩٤٨ والذي كان يمدّها بحاجتها من النفط بعد تكريره في مصفاة حيفا. لذا تم الاتفاق العام ١٩٥٩ في العاصمة الإيرانية طهران على بناء خط (إيلات- عسقلان) وإنشاء شركة مشتركة لإدارته وبلغت تكاليف إنشائه ١٥٥ مليون دولار في حينه (ما يفوق

مليار دولار بسعر اليوم) ووافق بنك «دويتشه» الألماني العام ١٩٦٦ على تمويله بفائدة تصل إلى ٥,٥٪، فتم البناء وإنشاء الشركة لإدارة الأنبوب العام ١٩٦٨ وبدأ النفط يجري فيها. بعد قيام الثورة في إيران ضد الشاه العام ١٩٧٩، صادرت إسرائيل الخط وضمت الشركة المشتركة لحسابها. وبعد العام ٢٠٠٠ طورت إسرائيل الخط ببناء خط عكسي (عسقلان- إيلات) لنقل النفط من روسيا وأذربيجان والقوقاز إلى آسيا. ورفعت إيران عدة قضايا منذ العام ١٩٩٤ ضد إسرائيل بفرنسا وسويسرا وحتى العام ٢٠١٦ حيث أمرت المحكمة العليا الفيدرالية السويسرية إسرائيل بدفع ١,١ مليار دولار كتعويض عن حصة إيران في الخط وعن النفط الباقي في الخط وقتها.

في ١٦ أيلول ٢٠٢٠، نُشر أن إسرائيل درست إمكانية الطلب من الإمارات إقناع السعودية بأن تسمح لشركة خط الأنابيب عبر إسرائيل بعد خطوط أنابيب من إيلات إلى مصفاة النفط في ينبع، إما براً (عبر الأردن) أو بحراً، وذلك لنقل النفط ومشتقاته. وفي تشرين الأول ٢٠٢٠، أعلنت الشركة الإسرائيلية عن توصيلها لاتفاق لتمديد خط الأنابيب الذي يربط بين مدينتي إيلات وعسقلان إلى الإمارات. وصرحت الشركة الإسرائيلية بأنها وقعت على مذكرة تفاهم مع شركة «ميد- راند بردج»، وهي شركة إسرائيلية- إماراتية، تملكها ترومزال الإماراتية ومقرها أبو ظبي، وشركة لوبر لاينز الدولية للبنية التحتية والطاقة. وتوفر هذه الاتفاقية لأبو ظبي جسراً لنقل الوقود الأحفوري مباشرة إلى أوروبا، وتعهد من أهم أشكال التعاون التي ظهرت بين الجانبين منذ إعلان الإمارات وإسرائيل عن إقامة العلاقات بينهما.

وأشارت الشركة الإسرائيلية إلى أن التوقيع على الاتفاقية جرى في أبو ظبي بحضور وزير المالية الأميركي ستيفن منوتش و مسؤولين أميركيين وإماراتيين آخرين.

## الحكومة تركت الكرة في ملعب وزارة البيئة

حالياً تبين في تسريبات صحافية أن الحكومة ستعلن نيتها عدم التدخل في تنفيذ الاتفاق، وفقاً لوثيقة مكتوبة قبل صياغة رد الدولة على المحكمة العليا. والموقف الذي سيقبله إلى المحكمة العليا، وفقاً للنشر، هو أن الاتفاق لا يتطلب مشاركة خاصة من الدولة، وهو ما يتماشى مع موقف الشركة ووزارة المالية، ولكن هذا الموقف يتيح أيضاً لوزارة حماية البيئة حرية التصرف بوصفها الجهة التي تتولى الرقابة على الاتفاق من ناحية الأنظمة المعمول بها. وتعلق جهات مواكبة للقضية بأن الحكومة اختارت عملياً عدم إلغاء الاتفاقية، لكنها تركت الأمر لوزارة حماية البيئة، التي تعارض المخاطر الإضافية التي سيجلبها الاتفاق على الجمهور والبيئة، وأبقت لها إمكانية ممارسة صلاحياتها كجهة تنظيمية فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق. معنى الأمر أن الاتفاق قائم لكنه الآن لن يفعل ولكن الصورة ستختلف إذا تغيرت سياسة وزارة حماية البيئة، أو إذا تغير حامل الحقيبة الوزارية، وهي اليوم تمار زانديبرغ من ميرتس. فالتنفيذ

المستقبلي للاتفاقية وارد إذا تغيرت بمن يحمل موقفاً مختلفاً. يلاحظ موقع «زافيت» (زاوية)، وهو عبارة عن منصة محتوى وتواصل تابعة للمنظمة الإسرائيلية لعلوم البيئة والبيئة، أنه حتى لو كانت التطورات الأخيرة في النضال ضد الاتفاقية مثيرة للتفاؤل، يعتقد العديد من الخبراء في هذا المجال أنه في وضع من السلوك الحكومي السليم لم يكن ينبغي توقيع الاتفاقية أصلاً. ويتابع أن الباب الآن مفتوح أمام مواجهة قانونية بين شركة «خط أنبوب أوروبا آسيا» وبين وزارة حماية البيئة. وبما أن القرار يعني أنه لن يتم إلغاء الاتفاق رسمياً، وأن قيود وزارة حماية البيئة هي التي ستمنع تنفيذه بالكامل، فقد يؤدي موقف الدولة إلى مواجهة مستقبلية، ليس بين الشركة ووزارة المالية فحسب، بل بين الثانية وبين وزارة المالية المهمة والمعنية جدا بتنفيذ الاتفاق.

خبراء البيئة الإسرائيليون حذروا من تهديد الاتفاق النفطي الإماراتي- الإسرائيلي، ونظم نشطاء للبيئة حركة احتجاجية في موقف للسيارات يطل على رصيف النفط عند ميناء إيلات ضد ما وصفوه بـ«كارتة تلوح في الأفق»، ورددوا شعارات منها أن الصفقة «تأتي بالأرباح على حساب المرجان»، وشموليك تغار، عضو مؤسس لجمعية حفظ بيئة البحر الأحمر، وأحد سكان إيلات، قال في حديث صحافي لوكالة «فرانس برس»، إن الشعاب تبعد المرجانية ٢٠٠ متر من المكان الذي سيفرغ فيه النفط. ويقولون إن الناقلات حديثة ولن تحصل أي مشكلة، لكن لا مفر من حدوث عطل أو خلل. لا يمكن الترويج لسياحة خضراء عندما تكون لديك ناقلات نفط في الميناء». وحذر من أن وصول ناقلتي نفط إلى ثلاث ناقلات أسبوعياً يعني أن حركة مرورها ستكون «متتالية» في الميناء ما سيؤثر على صورة المدينة التي تروج لسياحة مراعية للبيئة.

وفقاً لتقرير وكالة الأنباء الدولية، ففي الوقت الذي تتعرض فيه الشعاب المرجانية في العالم لظاهرة الابيضاض بسبب تغير المناخ، بقيت تلك الموجودة في إيلات في وضع مستقر بسبب مقاومتها الفريدة للحرارة. إذ تمتد حماية النشاط المرجاني في إيلات على حوالي ١,٢ كيلومتر قبالة ساحل المدينة، ما يحمي الشعاب المرجانية التي تعد موطناً لمجموعة متنوعة غنية من الحياة البحرية. ووفقاً لرئيس قسم الأحياء البحرية والتكنولوجيا الحيوية في معهد إيلات للعلوم البحرية، نداف ششار، فإن «قرب الشعاب من ميناء شركة خطوط الأنابيب الأوروبية الآسيوية، يعرضها لخطر جسيم. منشآت الشركة ليست معدة لمنع الحوادث وهي مصممة فقط لمعالجة التلوث بعد وصوله إلى المياه»، وششار هو واحد من ٢٣٠ خبيراً متعددي التخصصات قدموا اعتراضاً لرئيس الحكومة الإسرائيلية، في حينه، بنيامين نتنياهو، ضد المشروع، وأكدوا أنه لا مفر من حصول تسرب عند نقل النفط من الناقلات إلى خط الأنابيب، وقد حذروا من أن الزيادة المتوقعة في حجم الشحنات النفطية إلى إيلات «ستكون نتيجتها تسرباً مستمراً للتلوث النفطي».

**مخاطر لم يتم فحصها على الإطلاق ضمن بيان التقييم**  
نُشر في أواسط شهر كانون الأول الفائت أوسع تقرير خبراء مهني حول مخاطر الاتفاق الإسرائيلي- الإماراتي، وهو التقرير الذي صدر عن منظمة علم البيئة والبيئة، المذكورة أعلاه. تم إعداد التقرير على مدى ثلاثة أشهر وشارك فيه ٤٦ عالماً وباحثاً من مجموعة متنوعة من مجالات المعرفة، ومن بين الباحثين علماء البيئة الأرضية، ومجموعة من علماء البيئة البحرية، ومجموعة من خبراء الصحة العامة، ومجموعة من خبراء تحلية المياه.

بحسب التقرير، فإن الاتفاق على زيادة نقل النفط في البنية التحتية سيؤدي حتماً إلى إضافة مخاطر مختلفة للجمهور، بعضها مخاطر لم يتم فحصها على الإطلاق ضمن بيان تقييم المخاطر الذي قدمته شركة النفط الإسرائيلية إلى وزارة حماية البيئة. وأقرت لجنة الخبراء بأن الاتفاق ينطوي على مخاطر كبيرة لنظام تحلية مياه البحر لدولة إسرائيل، والاقتصاد الإسرائيلي، ويمس بالعلاقات الخارجية للدولة، ويؤثر سلباً على صحة ورفاهية سكان إيلات وعسقلان، وعلى النظم البيئية في البحر الأبيض المتوسط وخليج إيلات والنقب والعربة، بالإضافة إلى ذلك، أكدت لجنة الخبراء أن دولة إسرائيل ليست مستعدة بشكل كافٍ للتعامل مع حوادث التسرب النفطي. (ويشار هنا إلى التسرب الذي حدث العام ٢٠١٤ إذ أن ملايين الليترات من النفط الخام تسربت من خط أنابيب في الجنوب ما أدى إلى غمر مساحات شاسعة من محمية طبيعية صحراوية، فيما اعتبر واحدة من أسوأ الكوارث البيئية في البلاد، على بعد نحو ١٨ كيلومتراً إلى الشمال من منتجع إيلات على البحر الأحمر).

وهكذا، ففي ضوء المخاطر التي يشكها الاتفاق، والتي لم يتم تضمين معظمها ولم يتم تقييمها بشكل مهني في تقييم المخاطر الذي أجتهته الشركة، يوصي تقرير معايير منخفضة للغاية في إلغاء الاتفاقية. والمخاطر التي أشار إليها الخبراء هي المخاطر التي تتعرض لها منشآت التحلية في إيلات وساحل البحر الأبيض المتوسط في حالات تسرب النفط في إيلات أو عسقلان، ومخاطر تلوث الهواء نتيجة زيادة تخزين النفط في إيلات وعسقلان، ومخاطر إلحاق الضرر بالنباتات والحيوانات في البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط.

ويشير التقرير يشير معايير منخفضة للغاية في إسرائيل فيما يتعلق بالتغييرات الجوهريّة في البنية التحتية، وبناء عليه، أوصى التقرير الحكومة والكنيست بالترويج الفوري لخطة وطنية للاستعداد والاستجابة لحوادث التلوث النفطي. في الوقت نفسه، أكد أنه يجب تحسين الاستعداد للتعامل مع أحداث الانسكاب النفطي على الفور، ويجب إنشاء نظام تنظيمي ولوجستي مناسب لهذا الغرض، فهو يتحدث في خاتمة المطاف عن حقيقة بسيطة وقاسية مفادها أن هناك مخاطر كبيرة يسببها الاتفاق لم يتم أخذها في الاعتبار على الإطلاق.

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع  
وزارة الخارجية النرويجية

THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY  
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة  
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك  
facebook  
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب  
YouTube  
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959  
هاتف: 0970 - 2 - 2966201  
فاكس: 0970 - 2 - 2966205  
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:  
madar@madarcenter.org  
موقع «مدار» الإلكتروني:  
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي